



بيان سياسة الجودة

ضمن سياق توجه هيئة التشريع والرأي القانوني نحو تحقيق الريادة في الارتقاء بالعمل القانوني وتطوير المنظومة التشريعية في مملكة البحرين، وتقديم الخدمات بكفاءة وسرعة، من خلال تطوير السياسات والنظم الإدارية التي تؤدي إلى رضا وسعادة المتعاملين. تسعى الهيئة من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التطوير المستمر لخدمات الهيئة ونشاطاتها من خلال دعم فريق القيادة، وتائج دراسات الفئات المعنية وكذلك نتائج الأداء المؤسسي، بالتوافق مع متطلبات نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015
٢. العمل على تحقيق أهداف الجودة ومراجعتها بصفة دورية.
٣. الالتزام بتحقيق المتطلبات والخدمات ذات العلاقة، وجميع العقود والاتفاقيات المبرمة مع الهيئة.
٤. قياس مدى رضا متعاملي الهيئة عن الخدمات المقدمة من أجل تلبية احتياجاتهم، وتجاوز توقعاتهم، وتعزيز رضاهم بشكل مستمر.
٥. العمل على تعزيز كفاءة المتسبين وإتاحة كافة الموارد لهم، وتحفيزهم على المبادرة والتميز.

كما تلتزم الهيئة بالعمل على تطبيق مبادئ إدارة الجودة السبعة التالية:

- التركيز على المستفيدين.
- القيادة.
- مشاركة المعنيين.
- منهجية العمليات.
- التحسين المستمر.
- اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.
- إدارة العلاقات.

ومن هذا المنطلق فإن الإدارة العليا هي المسؤولة عن صيانة نظام إدارة الجودة وضمان فاعليته واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة سياسة الجودة بصورة دورية لضمان عملية التطوير المستمر، ونشر هذه السياسة وتطبيقها من قبل الأطراف المعنية.

نور

المستشار نواف عبدالله حمزة

رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني